

البنك المركزي العراقي
البيانات المالية
(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)
31 كانون الأول 2011
(مع تقرير مدققي الحسابات المستقلين)

البنك المركزي العراقي

المحتويات

صفحة	
2 – 1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
3	بيان المركز المالي
4	بيان الدخل الشامل
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
36 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى وزارة مالية الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2011 وبيانات الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أنها مسؤولة عن نظام ضبط داخلي تحدده الإدارة على أنه ضروري لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء مادية، سواء تلك الناتجة عن غش أو تلك الناتجة عن أخطاء غير متعمدة.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لقواعد التدقيق الدولية. إن هذه القواعد تستدعي منا مراعاة متطلبات آداب المهنة وتنظيم وتأدية التدقيق للوصول إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

ينطوي التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على إثباتات التدقيق بخصوص المبالغ والافصاحات في البيانات المالية. إن الإجراءات المعتمدة تستند إلى تقييم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعمدة. وفي تقييم المخاطر، يأخذ المدقق بالاعتبار نظام الضبط الداخلي ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية من قبل البنك بهدف تنظيم إجراءات تدقيق ملائمة وفقاً للظروف الراهنة، إنما ليس بهدف إبداء الرأي في فعالية نظام الضبط الداخلي للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وعدالة التقديرات المجرة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم عام لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا إن الإثباتات التي حصلنا عليها من جراء التدقيق هي كافية ومناسبة لتوفير الأساس لإبداء رأينا المتحفظ.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

أساس إبداء الرأي المتحفظ

1. كما هو مبين في الإيضاح (8) حول البيانات المالية، تتضمن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2011 أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية بقيمة 1,750,279 مليون دينار عراقي (2010: 1,787,036 مليون دينار عراقي) احتسب لها مخصص تدني بالكامل كما في 31 كانون الأول 2011 و 2010. بالإضافة الى ذلك قام البنك المركزي العراقي خلال أعوام 2005 و 2006 و 2007 بشطب أرصدة بنوك أجنبية بمبلغ 1,071,942 مليون دينار عراقي. ان الحسابات التي تم اثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة 401,310 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2011 (2010: 401,310 مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة الى حساب صندوق تنمية العراق حسبما اقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. لم تقم وزارة المالية بإعادة هذه المبالغ الى البنك المركزي العراقي بالرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء ولذلك تم اعادة مراسلة مجلس الوزراء خلال عام 2012.
2. كما هو مبين في الإيضاح (28) حول البيانات المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي العراقي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي العراقي ومؤسسات اخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ 837,591 مليون دينار عراقي (2010: 841,758 مليون دينار عراقي). ان النتيجة النهائية لتلك الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2011، ان وجدت، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم نستلم التأييدات من المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي، ونظرا لعدم توفر معلومات كافية لم نتمكن من توسيع اجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2011، إن وجدت.
3. لم نستلم تأييدات وتسويات لحسابات البنوك الأجنبية وحسابات السحب على المكشوف والتي تم الافصاح عنها في الإيضاح رقم 17 حول البيانات المالية والبالغة 73,119 مليون دينار عراقي (2010: 85,851 مليون دينار عراقي). لم نتمكن من توسيع اجراءات التدقيق للتأكد من صحة ودقة هذه الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2011.

الرأي المتحفظ

برأينا، وفيما عدا تأثير الأمور الواردة في فقرة "أساس إبداء الرأي المتحفظ" أعلاه، ان وجدت، إن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2011 وأدائه المالي وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (1) حول البيانات المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة إقليم كردستان ويتم تمويل عملياتهما من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي العراقي البيانات المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي العراقي ليس لديه أية معلومات لتقييم الأهمية النسبية للبيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2011.

KPMG

بغداد – العراق

في 25 حزيران 2012

2010	2011	إيضاح	بملايين الدينار العراقي
			الموجودات
311,611	348,808	6	احتياطي الذهب
8,147,719	9,592,454	7	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
12,035,213	11,955,411	8	أرصدة لدى البنوك
35,814,046	46,393,941	9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,969,090	3,561,542	10	مستحقات من وزارة المالية
4,216,693	4,161,675	11	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
86,226	86,489	13	الممتلكات والمعدات
432,270	440,977	12	موجودات أخرى
65,012,868	76,541,297		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
27,507,328	32,157,444	14	النقد المصدر للتداول
396,499	496,092	15	سندات الخزينة المصدرة
30,617,212	32,484,380	16	ودائع البنوك المحلية والحكومية
243,697	77,302	17	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,841,215	3,959,098	18	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,146,691	6,286,754	19	أرصدة مؤسسات حكومية
63,169	38,294	20	مطلوبات أخرى
64,815,811	75,499,364		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
100,000	100,000	21	رأس المال
803,173	-	21	احتياطي عام
200,268	-	21	احتياطي طوارئ
311,596	348,793	21	احتياطي إعادة تقييم الذهب
(1,217,980)	593,140	21	الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة)
197,057	1,041,933		مجموع حقوق الملكية
65,012,868	76,541,297		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 36 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. لقد تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل محافظ البنك المركزي العراقي بتاريخ 12 حزيران 2012.

المحافظ

د. سنان الشبيبي

مدير عام الحسابات

كلمة رابح

البنك المركزي العراقي

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2010	2011	إيضاح	بملايين الدينار العراقي
			الإيرادات
476,651	531,621	22	إيرادات الفوائد
(138,855)	(144,144)	23	أعباء الفوائد
337,796	387,477		صافي إيرادات الفوائد
747,137	1,103,794	24	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
67,670	37,197	21	ربح إعادة تقييم الذهب
21,958	(4,556)		(مخصص) استرداد مخصصات
(2,259,725)	(871,179)		خسارة تحويل العملات الأجنبية
13	168,954	17	إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين
1,369	77,949		إيرادات أخرى
(1,083,782)	899,636		أرباح (خسائر) إيرادات تشغيلية
(22,277)	(28,228)		أعباء المستخدمين
(2,173)	(2,069)		استهلاكات
(42,078)	(24,463)		الأعباء التشغيلية العامة
(1,150,310)	844,876		ربح (خسارة) السنة
(1,150,310)	844,876		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 36 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011

بملايين الديناري العراقي

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2010

مجموع الدخل الشامل للسنة

خسارة السنة

مجموع الدخل الشامل للسنة

تحويلات

تحويل الى احتياطي العام

تحويل الى احتياطي طوارئ

احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة

مجموع التحويلات

الرصيد في 31 كانون الأول 2010

إيضاح	رأس المال	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي إعادة تقييم الذهب	(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة	المجموع
	100,000	2,100	—	243,926	1,001,341	1,347,367
	—	—	—	—	(1,150,310)	(1,150,310)
	—	—	—	—	(1,150,310)	(1,150,310)
21	—	801,073	—	—	(801,073)	—
21	—	—	200,268	—	(200,268)	—
21	—	—	—	67,670	(67,670)	—
	—	801,073	200,268	67,670	(1,069,011)	—
	100,000	803,173	200,268	311,596	(1,217,980)	197,057

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2011

مجموع الدخل الشامل للسنة

أرباح السنة

مجموع الدخل الشامل للسنة

تحويلات

تحويل الى احتياطي العام

تحويل الى احتياطي طوارئ

احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة

مجموع التحويلات

الرصيد في 31 كانون الأول 2011

	100,000	803,173	200,268	311,596	(1,217,980)	197,057
	—	—	—	—	844,876	844,876
	—	—	—	—	844,876	844,876
21	—	(803,173)	—	—	803,173	—
21	—	—	(200,268)	—	200,268	—
21	—	—	—	37,197	(37,197)	—
	—	(803,173)	(200,268)	37,197	966,244	—
	100,000	—	—	348,793	593,140	1,041,933

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 36 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2010	2011	إيضاح	بملايين الدينار العراقي
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(1,150,310)	844,876		ربح (خسارة) السنة
			تعديلات:
(13)	(168,954)	17	أثر إلغاء الاعتراف بأرصدة دائنين خارجيون
2,173	2,069	13	استهلاكات
(67,670)	(37,197)	21	احتياطي إعادة تقييم الذهب
(1,215,820)	640,794		
2,013	—		التغير في أرصدة لدى البنوك
—	407,548		التغير في مستحقات من وزارة المالية
(282,698)	(8,707)	12	التغير في موجودات أخرى
3,337,927	4,650,116	14	التغير في النقد المصدر للتداول
5,063,761	1,867,168	16	التغير في ودائع البنوك المحلية والحكومية
3,287	2,559		التغير في مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
(22,474)	117,883	18	التغير في مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
643,779	4,140,063	19	التغير في أرصدة مؤسسات حكومية
(33,072)	(24,875)	20	التغير في مطلوبات أخرى
7,496,703	11,792,549		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(17,072,781)	(10,579,895)	9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
90,481	55,018	11	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
(4,429)	(5,284)	13	شراء ممتلكات ومعدات
329	2,952		عائدات من تفرغ ممتلكات ومعدات
(16,986,400)	(10,527,209)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(787,851)	99,593	15	سندات خزينة مصدرة
(787,851)	99,593		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(10,277,548)	1,364,933		صافي الزيادة (الانخفاض) في النقد وشبه النقد
30,460,480	20,182,932		أرصدة النقد وشبه النقد كما في 1 كانون الثاني
20,182,932	21,547,865	25	أرصدة النقد وشبه النقد كما في 31 كانون الأول

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 36 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2011

(1) الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (43) سنة 1947. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- (ب) حفظ وإدارة جميع الاحتياطات الأجنبية والعراقية الرسمية، باستثناء الأرصدة التشغيلية الخاصة بالحكومة العراقية.
- (ج) حفظ الذهب وإدارة احتياطات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- (د) توفير خدمات السيولة للبنوك.
- (هـ) إصدار وإدارة العملة العراقية.
- (و) إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- (ز) إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية البيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2011 و2010.

(2) أساس الأعداد

(أ) بيان التوافق

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

(ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي تم قياسه حسب القيمة العادلة.

(ج) العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي، وهي العملة التشغيلية المعتمدة لدى البنك. إن كافة المعلومات المالية التي تم عرضها بالدينار العراقي هي مدورة إلى أقرب عدد صحيح بالملايين.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2011

(2) أساس الاعداد (تابع)

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي سنوات مستقبلية متأثرة.

بشكل خاص، يتم بيان المعلومات المتعلقة بنواحي التقديرات والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية في الإيضاحين رقم 4 و 5.

(3) السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بشكل مُنسَّق على جميع السنوات المبينة في هذه البيانات المالية.

(أ) العملة الأجنبية

يتم تحويل العمليات المعقودة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بتاريخ اصدار التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بهذا التاريخ. يمثل الربح أو الخسارة الناتج عن العملات الأجنبية على البنود المالية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية التشغيلية في بداية السنة بعد تعديلها وفقاً للفاصلة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية المحولة وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم ادراج فروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الأرباح والخسائر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تقاس باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ العملية.

(ب) الذهب

تم إظهار الذهب على أساس سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب 1574.5 دولار أميركي للأونصة كما في 31 كانون الأول 2011. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده.

يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في بيان الدخل الشامل يتم الإفصاح عن احتياطي الربح المدور من إعادة التقييم في بند منفصل ضمن بيان التغييرات في حقوق الملكية.

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف

يعترف البنك مبدئياً بالقروض، الودائع وسندات الدين في تاريخ انشائها. يتم الاعتراف المبدئي بباقي الموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ المعاملة عندما يصبح البنك طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأداة.

يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها، لعنصر ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الاصدار.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2011

- (3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(2) إيقاف الاعتراف

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية لذلك الأصل، أو عندما يقوم البنك بتحويل القيمة المدرجة للأصل من خلال معاملة يتم بموجبها نقل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل بشكل أساسي، أو عندما لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بشكل أساسي بجميع مخاطر وامتيازات الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بالفوائد من الأصول المالية المنقولة والمخولة إيقاف الاعتراف بها والتي تكون منشأة أو محتفظ بها من قبل البنك، كأصل أو التزام منفصل في بيان المركز المالي. عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف في بيان الدخل بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع (1) الاعتبار المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقصاً منه أي التزام جديد) و(2) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها مباشرة في إيرادات الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة للعمليات التي لا يقوم البنك بالاحتفاظ بها أو تحويل جميع المخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي ولكن يحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإنه يستمر بالاعتراف بالأصل إلى حد مشاركته المستمرة، والتي يحددها مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المنقول.

في بعض العمليات، يحتفظ البنك بالالتزام بخدمة الأصل المالي المحول مقابل رسوم. يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المنقولة إذا استوفت معايير إيقاف الاعتراف. يتم الإقرار بالأصل أو الالتزام لعقد الخدمة اعتماداً على ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (الالتزام) لأداء الخدمة.

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

(3) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما فقط عندما يكون لدى البنك حق قانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديه نية التسديد على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الأصل وتسديد الالتزام في ذات الوقت.

يتم إظهار الإيرادات والأعباء على أساس صافي المبلغ فقط عندما تسمَح المعايير الدولية للتقارير المالية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة من مجموع العمليات المشابهة، مثال على ذلك نشاطات البنك التجارية.

(4) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالمبلغ الذي يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بها عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المدفوعات الأساسية زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بين المبلغ الأساسي المعترف به والمبلغ المستحق ناقصاً أي انخفاض القيمة.

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(5) قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن اعتماده على أساس استبدال الأصل، أو تسوية التزام بين الأطراف المطلعة في المعاملات المماثلة لتلك السائدة في المعاملات على أساس تجاري بتاريخ القياس.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة مستعملاً أسعار السوق المدرجة في سوق نشط. يعتبر السوق نشطاً إذا كانت الأسعار المدرجة متوفرة دائماً وبانتظام ويمثل العمليات السوق الحالية والمنظمة على أساس تجاري.

أما في حال كان سوق الأداة المالية غير نشطاً، يقوم البنك بتحديد القيمة العادلة مستعملاً تقنيات تقييم. وتتضمن تقنيات التقييم، استخدام المعاملات الحديثة التي يكون فيها أطراف المعاملة على استعداد للقيام بها، استناداً إلى صافي القيمة الحالية لأدوات أخرى مماثلة، أو عن طريقة خصم التدفقات النقدية أو استخدام نماذج تقييم أخرى. إن أسلوب التقييم الذي يتم اختياره يجب أن يحقق أقصى استخدام لمدخلات السوق، وإن يعتمد إلى أقل حد ممكن على المدخلات الخاصة بالبنك ويجب أن يشمل جميع العوامل التي سيقوم المشاركون في السوق بأخذها في الاعتبار عند تحديد سعر، ويجب أن تكون منسقة مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية. تقوم المداخلات في أساليب التقييم بالتمثيل بشكل عادل توقعات السوق وقياس عائدات المخاطر الموروثة في الأداة المالية.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المستلم أو المدفوع) ما لم يتم إثبات القيمة العادلة لتلك الأداة المالية من خلال المقارنة مع معاملات السوق الحالي الملحوظ في نفس الأداة (أي بدون تعديل أو إعادة تحديد شروط) أو بناءً على أسلوب التقييم الذي يشمل فقط متغيرات البيانات من الأسواق الملحوظة. عندما يكون سعر المعاملة يمثل أفضل دليل للقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي، يتم القياس الأولي للأدوات المالية على سعر المعاملة، ويتم الاعتراف بالفرق بين هذا السعر والقيمة الحاصلة مبدئياً لتقنية التقييم في حساب الربح أو الخسارة على أساس مناسب على مدى عمر الأداة على أن لا يتخطى فترة يكون فيها التقييم مدعوم بالكامل ببيانات السوق أو إذا تم إقفال العملة.

لم يتم التعرف على أي الفرق بين القيمة العادلة في الاعتراف الأولي والمبلغ الذي سيتم تحديده في ذلك التاريخ باستخدام تقنية التقييم في الحالة التي يكون فيها تقييم تعتمد على معايير غير قابلة للرصد في الربح أو الخسارة مباشرة ولكن يتم التعرف على مدى الصك على أساس مناسب أو عندما يتم استبدال الصك أو نقلها أو بيعها، أو يصبح ملاحظتها القيمة العادلة.

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(6) تحديد وقياس انخفاض القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على تدني قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر. يتم تخفيض قيمة الأصل المالي عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي للموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديرها بصورة موثقة.

يمكن أن يتضمن أي دليل موضوعي بتدني قيمة الموجودات المالية صعوبة مالية شديدة للدائن أو المدين، التوقف عن السداد أو تقصير من قبل المدين، إعادة جدولة الدين من قبل البنك على أساس شروط لا يعتمد عليها البنك عادة، دلالة على إفلاس المدين، اختفاء سوق نشط لاستثمارات أو معلومات واضحة متعلقة بمجموعة من الموجودات كالتغيرات السلبية لمدفوعات الدائنين، أو المتعلقة بالاحوال الاقتصادية المتلازمة بتخلفات عن الدفع.

يتم قياس قيمة خسائر تدني الموجودات المعترف بها بالتكلفة المطفأة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر وتسجل في حساب مخصص مقابل للقروض. يتم عكس الانخفاض في خسارة القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر عند حصول حدث لاحق يسبب انخفاض في خسارة القيمة.

(د) استثمارات مالية

يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمارات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حال استثمارات في أسهم وسندات ليست بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر، كلفة الصفقات المباشرة المتصاعدة ويتم قياسها لاحقاً بناء لتصنيفها كمشتراة حتى الاستحقاق، بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو المتوفرة للبيع. ان جميع استثمارات البنك المالية مصنفة كمشتراة حتى الاستحقاق.

مشتراة حتى الاستحقاق

إنَّ الاستثمارات المشتراة حتى الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشنقة ينتج عنها مقبوضات ثابتة أو محددة ولها إستحقاقات ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق وهي ليست مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يتم إدراج الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مستخدماً طريقة الفائدة الفعلية. إنَّ أي بيع أو إعادة تصنيف لقيمة هامة من الاستثمارات المحتفظ بها لغاية الاستحقاق قبل وقت طويل من إستحقاقها يحتم على البنك إعادة تصنيف جميع إستثماراته المحتفظ بها حتى الاستحقاق الى إستثمارات متوفرة للبيع ويمنع البنك من تصنيف إستثماراته حتى الاستحقاق في الفترة الحالية بالإضافة الى السنتين الماليتين المقبلتين. ومع ذلك، فإن مبيعات وعمليات إعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لا يؤدي إلى إعادة تصنيف:

- مبيعات أو إعادة التصنيف التي يتم قريبة جداً من الاستحقاق أن التغيرات في سعر فائدة السوق لن يكون لها تأثير كبير على قيمة الموجودات المالية وعادلة؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف بعد البنك جمع إلى حد كبير كل من المبلغ الرئيسي للموجودات؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تعزى إلى عدم تكرار أحداث معزولة خارجة عن سيطرة البنك الذي لم يكن من الممكن توقع معقول

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2011

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) المستحقات من البنوك والقروض

إن المستحقات من البنوك والقروض هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك والقروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند إيرادات الفوائد في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن بيان الدخل.

(و) الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات وأعباء الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر) مقابل المبالغ الصافية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقدر البنك التدفقات النقدية المستقبلية آخذاً بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد المدرجة ضمن بيان الدخل الشامل التالي:

- فوائد على حوالات الخزينة والسندات،
- فوائد على البنوك ووزارة المالية،
- فوائد على سندات الخزينة المصدرة.

(ز) الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات، التي تتضمن رسوم خدمات الحسابات، رسوم إدارة الاستثمارات، عمولات المبيعات، رسوم التوظيفات ورسوم أخرى على القروض الممنوحة، عند الانتهاء من تقديم الخدمة.

تتضمن أعباء الرسوم والعمولات بشكل رئيسي رسوم المعاملات والخدمات التي يتم تكبدها عند استلام الخدمة.

(ح) تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك ومن الممكن قياسها بشكل معقول.

(ط) ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(3) **السياسات المحاسبية الهامة (تابع)**

(ي) **أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية**

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

(ك) **النقد وشبه النقد**

يشتمل النقد وشبه النقد على الأوراق النقدية في الصندوق وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة استحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والتي هي معرضة لمخاطر غير هامة للتغيير في قيمتها العادلة، تستعمل لإدارة التزامات البنك القصيرة الأجل. يتم قياس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي

(ل) **ممتلكات ومعدات**

(1) **الاعتراف والقياس**

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الأصل. وتضاف البرامج المشتراة والتي تعتبر ضرورية لوظيفة المعدات كجزء من كلفة هذه المعدات.

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التفرغ عن الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عائدات التفرغ مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالقيمة الصافية ضمن بيان الدخل الشامل.

(2) **الكلفات اللاحقة**

ان تكلفة الاستبدال لأي بند من الممتلكات والمعدات يتم الاعتراف بها بالقيمة الدفترية وذلك عند وجود تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للبنك منسوبة لهذا الأصل وامكانية قياسها بطريقة موثقة. يتم إيقاف الاعتراف بالبند المستبدل بالقيمة الدفترية. تدرج كلفة الصيانة للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

(3) **الاستهلاك**

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات. بينما لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة:

المباني	20 سنة
وسائل نقل	5 سنوات
أثاث ومعدات أخرى	من 3 إلى 5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المستبقاة عند انتهاء كل سنة مالية.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات البنك غير المالية، بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. ان القيمة القابلة للاسترداد هي المستعملة للأصل أو القيمة العادلة ناقص كلفة البيع أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الفترات السابقة بتاريخ كل ميزانية عمومية لإظهار أي دليل على تدني انخفاض القيمة أو انتفاء وجودها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال وجود أي تغيير في التقديرات المستعملة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط لحدود القيمة الدفترية للأصل، صافية من الاستهلاكات والاطفاءات فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

(ن) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصصات ما، نتيجة لحدث سابق، عندما يكون لدى البنك التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المؤنات باستخدام تقديرات الإدارة للمخاطر المتعلقة بالالتزامات.

(س) حسابات مدارة لصالح الغير

وتمثل الأصول المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن أصول البنك في الميزانية.

(ع) العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية المصدرة كعملة قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة 2004 بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية غير مصدرة تم إعادتها محتفظ بها في خزائن البنك لا يتم إظهارها في البيانات المالية. تكلفة طباعة العملة الورقية يتم تسجيلها في بيان الدخل عند حدوثها.

(ف) الضرائب

وفقاً للمادة 44 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

(ص) سندات الخزينة المصدرة

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس سندات الخزينة المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ق) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد

المعايير والتعديلات والشروحات الجديدة المتوجبة للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2011:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الادوات المالية". تم اصدار هذا المعيار في تشرين الثاني من عام 2009. هذا المعيار هو المرحلة الاولى لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الادوات المالية: التصنيف والقياس". ان هذا المعيار يتضمن متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الاصول المالية وسوف

يؤثر على محاسبة المصرف للاصول المالية. ان هذا المعيار لا يطبق قبل 1 كانون الثاني 2015 الا انه ممكن اعتماده مبكراً. تتضمن الخصائص الرئيسية لهذا المعيار ما يلي:

- تصنف الأصول المالية في فئتي قياس: تلك التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة وتلك التي تقاس لاحقاً بالقيمة المطفأة. يتم اتخاذ قرار التصنيف عند الاعتراف الأساسي. يعتمد هذا التصنيف على النموذج العملي الذي يتبعه البنك في ادارة ادواته المالية وخصائص الأداة لجهة التدفق النقدي المتعاقد عليه.
- يتم قياس الأداة المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة فقط اذا كانت الأداة أداة دين واذا كان هدف النموذج العملي للشركة هو الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفق النقدي المتعاقد عليه وان يمثل هذا التدفق النقدي التعاقدية قيمة التسديدات الرئيسية والفائدة فقط (اي ان يكون للأداة خصائص الدين الأساسية).
- يتم قياس جميع الأسهم لاحقاً بالقيمة العادلة. تقاس الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال بيان الارباح والخسائر. أما بالنسبة لباقي الأسهم، فيمكن ان يتم اختيار لا رجوع عنه، عند الاعتراف الأساسي، بالخسائر او الارباح المحققة او الغير محققة للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عوضاً عن الارباح والخسائر. لا يمكن اعادة تدوير ربح او خسارة القيمة العادلة الى بيان الأرباح والخسائر.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية
مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر ائتمانية
- مخاطر سيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف البنك وسياساته وعملياته لقياس وإدارة تلك المخاطر.

الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك خلال عام 2011 بإنشاء قسم لإدارة المخاطر الذي يقوم بإدارة المخاطر التشغيلية والمالية في البنك التي من المحتمل ان يتعرض لها البنك المركزي العراقي بما فيها المخاطر المالية. وتم استحداث برنامج مفصل لإدارة المخاطر. ويشمل هذا البرنامج اطارا عاما لادارة المخاطر يتضمن تحديد وتحليل وقياس وتقييم ومراقبة المخاطر وتقييم الاداء ومراقبة الالتزام بالحدود والمعايير المحددة للمخاطر. كذلك يمتلك البنك اجراءات للتعامل مع المخاطر المالية متمثلة بالمبادئ التوجيهية للاستثمار الصادرة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تحدد حدود ومعايير التعامل مع هذه المخاطر وبما يسمح بإدارة هذه المخاطر ضمن الحدود والمستويات التي تنص عليها هذه المبادئ وكذلك مراقبة حالات الانكشاف للمخاطر لتحديد فيما اذا كان ذلك الانكشاف يمتد الى ابعد من الحدود المقبولة. ولغرض تقييم مواطن القوة والضعف في الاداء، تتم مراجعة هذه المعايير التي وضعتها قسم إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية التي يواجهها البنك بصورة منتظمة وذلك بحسب الظروف الاقتصادية الكلية السائدة والآثار المحتملة للصدمات الاقتصادية الكلية والمالية واتخاذ الاجراءات التصحيحية للتخفيف من هذه الآثار.

(أ) مخاطر ائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. إن التعرضات الائتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان			بملايين الديناري العراقي	
2010	2011			
6,614,641	8,046,951	7	أرصدة لدى بنوك مركزية	
12,035,213	11,955,411	8	أرصدة لدى البنوك	
35,814,046	46,393,941	9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
3,969,090	3,561,542	10	مستحقات من وزارة المالية	
4,216,693	4,161,675	11	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي	
432,270	440,977	12	موجودات أخرى	
63,081,953	74,560,497		المجموع	
52,719	—		التعهدات	
63,134,672	74,560,497		إجمالي المخاطر الائتمانية	

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

- أرصدة لدى البنوك الأجنبية: يتعرض البنك المركزي العراقي لمخاطر الائتمان المتعلقة بالايدياع لدى البنوك الدولية وبما في ذلك البنوك المراسلة ويتم اختيار هذه البنوك بناءا على التصنيفات الائتمانية التي يتم الحصول عليها من تصنيفات مؤسستي ستاندرد اند بورز او وموديز لخدمات المستثمرين او Fitch، يضع مجلس الادارة حدودا للتصنيف الائتماني للبنوك التي يتم الانكشاف عليها اذ لا يتم الايداع في بنوك يقل تصنيفها الائتماني عن AA- وتتم مراقبة هذه التصنيفات ورفع التقارير الى لجنة الاستثمار في حال الانحراف عن هذه الحدود لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.
- الجدول التالي يوضح التصنيف الائتماني للبنوك المركزية التي يتم التعرض لها بحسب وكالة موديز:

الدولة التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2011

الولايات المتحدة	AAA
انكلترا	AAA
هولندا	AAA
فرنسا	AA ⁺
ايطاليا	A

- الاستثمار في السندات: يعتمد البنك المركزي العراقي على التصنيفات الائتمانية طويلة الامد من مؤسستي ستاندرد اند بورز وموديز. وفقا لسياسة إدارة المخاطر، ان التصنيف الائتماني للطرف المؤهل لإصدار الأوراق المالية إلى البنك المركزي العراقي يجب ان يقع فوق AA - وفقا لهاتين المؤسستين. وتتم متابعة هذه التصنيفات من قبل ادارة المخاطر بشكل يومي للتأكد من ان الاستثمار في السندات يتم ضمن هذه المعايير.

ان التصنيف الائتماني للسندات الحكومية التي يحتفظ بها البنك لسنة 2011 هي كالتالي بحسب وكالة موديز:

الدولة التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2011

المانيا	AAA
فرنسا	AA ⁺
ايطاليا	A
هولندا	AAA

- البنوك المحلية لدى البنك المركزي العراقي ثلاثة انواع من التسهيلات المصرفية للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة وهي:

- تسهيلات الائتمان الاولي
- تسهيلات الائتمان الثانوي
- الملجأ الاخير للأقراض

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)
أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

• وللتحوط من مخاطر التعثر عن السداد يفرض البنك شروطاً تخفف من احتمال التعرض لهذا النوع من المخاطر تتمثل بالآتي:

- تقديم ضمانات عقارية او اوراق مالية مقبولة.
- اقصى فترة للائتمان المقدم الى المصرف هي 90 يوماً.
- يشترط ان تقوم وزارة المالية بتقديم تعهد بالسداد في حال طلب المصرف قرض الملجأ الاخير.

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حال بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة. ولتجنب مخاطر التركيز يقوم البنك المركزي العراقي بتنويع حجم التعامل مع البنوك الدولية من خلال الايداع والاستثمار مع مجموعة من البنوك الدولية كالآتي:

2010	2011	بملايين الدنانير العراقية
7,603,857	7,515,732	فرنسا
4,702,478	4,600,344	ايطاليا
2,532,595	2,532,530	انكلترا
256	257	الامارات العربية المتحدة
6,460,769	6,362,459	هولندا
21,128,732	33,429,570	الولايات المتحدة الاميركية
12,035,213	11,955,411	بلدان اخرى
<u>54,463,900</u>	<u>66,396,303</u>	

القروض والتسليفات المنخفضة القيمة

ان القروض المنخفضة القيمة هي القروض والتسليفات التي يكون هناك احتمال ألا يكون بإمكان البنك تحصيل كافة المبالغ الأساسية والفوائد المستحقة وفقاً للبنود التعاقدية للقروض. يتم تجنب الفوائد على هذه القروض وتكوين المؤونات اللازمة في حال انخفاض قيمة الدين والاعتراف بالخسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لتقديرات الإدارة آخذين بعين الاعتبار الضمانات النقدية والعينية إن وجدت.

مخصصات خسائر القروض:

يقوم البنك المركزي العراقي بالتخفيف من مخاطر الائتمان ايضاً من خلال وضع مخصصات للقروض والارصدة المجمدة المشكوك في تحصيلها وبخاصة الارصدة مع المصارف المحلية والاجنبية التي تعاني من مشاكل في التحصيل وذلك بتخصيص 100% من قيمتها وقد بلغ حجم هذا المخصص 1,756,770 مليون دينار عراقي لعام 2011 (2010: 1,794,805 مليون دينار عراقي).

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

سياسة الحذف

يقوم البنك بحذف قرض أو استثمار في سندات دين وأي مخصصات لانخفاض القيمة عندما يحدد البنك أن القروض أو السندات غير قابلة للتحويل. ويتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بحدوث تغييرات جذرية في الوضع المالي للمدين بحيث لا يستطيع دفع أي من التزاماته أو عندما تصبح عائدات الرهن غير كافية لتغطية مديونيته.

(ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها. وتنشأ هذه المخاطر من الصعوبات التي تظهر عند بيع أو تسهيل قدر كبير من الموجودات بسرعة وربما في ظل اوضاع السوق غير المواتية مما قد يؤدي الى خسائر وتحركات سلبية في اسعار هذه الموجودات، وبذلك فإن البنك المركزي العراقي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية لتجنب هذه المخاطر:

- ان تكون جهة اصدار الاوراق المالية ذات تصنيف AA- أو اعلى.
- مدى قابلية الاداة المالية للتسييل بسرعة وبدون خسارة عند الاستثمار بها.
- اجال استحقاق الودائع لا يتجاوز ستة اشهر.
- حجم الاحتياطي المستثمر في الودائع لاجل لكل بنك يجب ان لا يتجاوز 10 مليار دولار.

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بالتغيرات التي قد تنشأ في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة، أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر على إيرادات البنك أو على أدواته المالية. إنّ هدف إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة وضبط أنظمة مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع الحفاظ على فعالية مستوى مردود المخاطر.

مخاطر اسعار الصرف

تعرف مخاطر اسعار الصرف بانها مخاطر التحركات المعاكسة في اسعار العملات الاجنبية والتي تؤدي الى خفض قيمة الاحتياطيات الاجنبية. وللتخفيف من هذه المخاطر يعتمد البنك المركزي على مبدأ التنوع في مكونات عملات الاحتياطيات وكذلك على القاعدة المعيارية المستمدة من الممارسات العالمية في هذا المجال والتي تحدد الحد الأدنى والنقطة الوسطى والحد الأعلى لكل عملة في الاحتياطيات، كذلك يتم تحديد الوزن الترجيحي للعملات الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر اسعار الصرف (تابع)

ويقوم قسم ادارة المخاطر ولجنة الاستثمار بمراجعة هذه المكونات والوزن الترجيحي لقياس الانحرافات عن القاعدة المعيارية للعملات واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة للعودة الى القاعدة المعيارية. وتتكون محفظة الموجودات من اوزان العملات الترجيحية التالية:

العملة	الوزن الترجيحي
دينار عراقي	4.84
دولار امريكي	53.88
يورو	30.42
أخرى	5.42
حقوق السحب الخاصة	5.44

إن تعرض البنك لمخاطر التقلب في أسعار العملات الأجنبية مبين في البيان التالي:

31 كانون الاول 2011

بملايين الدينار العراقي	دينار عراقي	دولار	يورو	أخرى	حقوق السحب الخاصة	المجموع
الموجودات						
احتياطي الذهب	—	348,808	—	—	—	348,808
نقد وأرصدة لدى البنوك	—	12,911,818	4,498,175	4,137,872	—	21,547,865
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	—	27,610,352	18,783,589	—	—	46,393,941
مستحقات من وزارة المالية	3,561,542	—	—	—	—	3,561,542
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي	—	—	—	—	4,161,675	4,161,675
الممتلكات والمعدات	86,489	—	—	—	—	86,489
موجودات أخرى	59,309	375,240	5,807	621	—	440,977
مجموع الموجودات	3,707,340	41,246,218	23,287,571	4,138,493	4,161,675	76,541,297
المطلوبات وحقوق الملكية						
النقد المصدر للتداول	32,157,444	—	—	—	—	32,157,444
سندات الخزينة المصدرة	496,092	—	—	—	—	496,092
ودائع البنوك المحلية والحكومية	29,155,071	3,329,309	—	—	—	32,484,380
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية	4,183	11,221	—	61,898	—	77,302
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي	—	—	—	—	3,959,098	3,959,098
أرصدة مؤسسات حكومية	5,843,003	443,751	—	—	—	6,286,754
مطلوبات أخرى	32,737	4,938	—	—	619	38,294
مجموع حقوق الملكية	1,041,933	—	—	—	—	1,041,933
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	68,730,463	3,789,219	—	61,898	3,959,717	76,541,297
الصافي	(65,023,123)	37,456,999	23,287,571	4,076,595	201,958	—

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ج) مخاطر السوق (تابع)
مخاطر أسعار الصرف (تابع)

31 كانون الأول 2010

المجموع	حقوق السحب الخاصة	أخرى	يورو	دولار	دينار عراقي	بملايين الدينار العراقية
						الموجودات
311,611	—	—	—	311,611	—	احتياطي الذهب
20,182,932	—	4,137,324	10,460,826	5,584,782	—	نقد وأرصدة لدى البنوك
35,814,046	—	—	18,665,183	17,148,863	—	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,969,090	—	—	—	—	3,969,090	مستحقات من وزارة المالية
						استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
4,216,693	4,216,693	—	—	—	—	المتكاثات والمعدات
86,226	—	—	—	—	86,226	موجودات أخرى
432,270	—	1,265	424,173	6,400	432	
65,012,868	4,216,693	4,138,589	29,550,182	23,051,656	4,055,748	مجموع الموجودات
						المطلوبات وحقوق الملكية
27,507,328	—	—	—	—	27,507,328	النقد المصدر للتداول
396,499	—	—	—	—	396,499	سندات الخزينة المصدرة
30,617,212	—	—	—	3,010,198	27,607,014	ودائع البنوك المحلية والحكومية
243,697	—	59,863	14,539	164,895	4,400	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,841,215	3,841,215	—	—	—	—	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,146,691	—	—	—	609,048	1,537,643	أرصدة مؤسسات حكومية
63,169	1,246	—	—	34,366	27,557	مطلوبات أخرى
197,057	—	—	—	—	197,057	مجموع حقوق الملكية
65,012,868	3,842,461	59,863	14,539	3,818,507	57,277,498	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
—	374,232	4,078,726	29,535,643	19,233,149	(53,221,750)	الصافي

مخاطر أسعار الفائدة

إن الهدف الأساسي لإدارة مخاطر سعر الفائدة هو وضع حد للتأثيرات المعاكسة المحتملة من تحركات سعر الفائدة على صافي إيرادات الفائدة والتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في السعر السوقي لمعدلات الفوائد. (إن الخطر الأساسي الذي تواجهه المحافظ لغير غرض التجارة هي التعرض لخطر خسارة ناتجة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو في القيم العادلة للأدوات المالية، وذلك بسبب تغير في سوق معدل الفوائد. يتم إدارة مخاطر الفائدة أساساً من خلال رصد فجوات معدل الفائدة ومن خلال التحرك ضمن حدود موافق عليها مسبقاً عند إعادة التسعير).

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 هي كما يلي:

بملايين الدينار العراقي	أقل من شهر واحد	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	بنود بدون فائدة	المجموع
الموجودات							
احتياطي الذهب	—	—	—	—	—	348,808	348,808
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	8,046,951	—	—	—	—	1,545,503	9,592,454
أرصدة لدى البنوك	11,955,411	—	—	—	—	—	11,955,411
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	—	—	28,086,090	1,543,185	16,764,666	—	46,393,941
مستحقات من وزارة المالية	—	—	—	—	3,555,519	6,023	3,561,542
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي	—	2,340,130	—	—	—	1,821,545	4,161,675
ممتلكات ومعدات	—	—	—	—	—	86,489	86,489
موجودات أخرى	—	—	—	—	—	440,977	440,977
مجموع الموجودات	20,002,362	2,340,130	28,086,090	1,543,185	20,320,185	4,249,345	76,541,297
المطلوبات							
النقد المصدر للتداول	—	—	—	—	—	32,157,444	32,157,444
سندات الخزينة المصدرة	—	496,092	—	—	—	—	496,092
ودائع البنوك المحلية والحكومية	2,469,850	—	—	—	—	30,014,530	32,484,380
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية	—	—	—	—	—	77,302	77,302
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي	—	1,649,552	—	—	—	2,309,546	3,959,098
أرصدة مؤسسات حكومية	—	—	—	—	—	6,286,754	6,286,754
مطلوبات أخرى	—	—	—	—	—	38,294	38,294
مجموع المطلوبات	2,469,850	2,145,644	—	—	—	70,883,870	75,499,364
حقوق الملكية	—	—	—	—	—	1,041,933	1,041,933
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2,469,850	2,145,644	—	—	—	71,925,803	76,541,297
فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي	17,532,512	194,486	28,086,090	1,543,185	20,320,185	(67,676,458)	—
فرق الحساسية التراكمي	17,532,512	17,726,998	45,813,088	47,356,273	67,676,458	—	—

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010 هي كما يلي:

بملايين الدينار العراقي الموجودات	أقل من شهر واحد	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	بنود بدون فائدة	المجموع
احتياطي الذهب	—	—	—	—	—	311,611	311,611
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	6,614,641	—	—	—	—	1,533,078	8,147,719
أرصدة لدى البنوك	—	12,035,213	—	—	—	—	12,035,213
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	—	307,673	16,841,189	2,216,369	16,448,815	—	35,814,046
مستحقات من وزارة المالية	—	—	—	—	3,955,519	13,571	3,969,090
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي	—	2,383,722	—	—	—	1,832,971	4,216,693
ممتلكات ومعدات	—	—	—	—	—	86,226	86,226
موجودات أخرى	—	—	—	—	—	432,270	432,270
مجموع الموجودات	6,614,641	14,726,608	16,841,189	2,216,369	20,404,334	4,209,727	65,012,868
المطلوبات							
النقد المصدر للتداول	—	—	—	—	—	27,507,328	27,507,328
سندات الخزينة المصدرة	—	396,499	—	—	—	—	396,499
ودائع البنوك المحلية والحكومية	1,065,600	—	—	—	—	29,551,612	30,617,212
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية	—	—	—	—	—	243,697	243,697
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي	—	1,519,308	—	—	—	2,321,907	3,841,215
أرصدة مؤسسات حكومية	—	—	—	—	—	2,146,691	2,146,691
مطلوبات أخرى	—	—	—	—	—	63,169	63,169
مجموع المطلوبات	1,065,600	1,915,807	—	—	—	61,834,404	64,815,811
حقوق الملكية							
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,065,600	1,915,807	—	—	—	62,031,461	65,012,868
فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي	5,549,041	12,810,801	16,841,189	2,216,369	20,404,334	(57,821,734)	—
فرق الحساسية التراكمي	5,549,041	18,359,842	35,201,031	37,417,400	57,821,734	—	—

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(5) استخدام التقديرات والأحكام

إن إدارة البنك مسؤولة عن تطوير، اختيار، تبويب، وتطبيق التقديرات والسياسات المحاسبية للبنك. تكمل هذه الايضاحات تفسير ادارة المخاطر المالية (راجع ايضاح رقم 4).

المصادر الرئيسية لتقدير الشكوك

مخصصات الخسائر الائتمانية

يتم تقييم خسائر انخفاض قيمة الموجودات كما هو موضح في السياسة المحاسبية رقم (3) (ج) (6). إن مخصصات انخفاض القيمة تقيم بشكل منفرد بناء على تقديرات الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع قبضها. وفي تخمين هذه التدفقات النقدية، تقوم إدارة البنك بتشكيل أحكام حول الموقف المالي للطرف المدين المقابل والطرق الأخرى للتسوية وصافي القيمة القابلة للتحقيق للضمانات ذات الصلة. تقيم الأصول المنخفضة القيمة حسب أهليتها وتقديرات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد. تقوم مخصصات انخفاض القيمة الجماعية بتغطية خسائر الائتمان المتأصلة في محفظة القروض والتسليفات ذات سمات المخاطر الائتمانية المماثلة عندما يتبين وجود دليل موضوعي لانخفاض قيمة القروض والتسليفات، ولكن لا يمكن تحديد العناصر الفردية المنخفضة القيمة.

(6) احتياطي الذهب

بملايين الدنانير العراقية

2010	2011
226,710	253,115
84,478	94,316
423	1,377
311,611	348,808

احتياطي الذهب في خزانة البنك المركزي
احتياطي الذهب لدى بنك التسويات الدولي
مسكوكات ذهبية في خزانة البنك المركزي

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(7) نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

بملايين الدينار العراقي

2010	2011	
1,533,078	1,545,503	نقد في الصندوق
5,731	(1,322)	حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
3,974,139	5,353,582	حساب ودائع لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
		حساب جاري لدى بنك الإمارات العربية المتحدة
256	257	المركزي
5,796	9,083	حساب جاري لدى بنك فرنسا
1,200	3,144	حساب جاري لدى بنك إيطاليا
2,532,595	2,532,530	حساب ودائع لدى بنك انكلترا
93,225	—	حساب ودائع لدى بنك هولندا
1,699	149,677	حساب جاري لدى بنك هولندا
8,147,719	9,592,454	

(8) أرصدة لدى البنوك

بملايين الدينار العراقي

2010	2011	إيضاح
7,769	6,491	26 أرصدة لدى بنوك حكومية
79,685	71,592	حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
11,955,528	11,883,819	ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
1,787,036	1,750,279	ودائع مجمدة متقدمة لدى بنوك أجنبية
13,830,018	13,712,181	
(7,769)	(6,491)	26 مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية
(1,787,036)	(1,750,279)	مخصص خسائر تدني الأرصدة لدى بنوك أجنبية
12,035,213	11,955,411	

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1483 لسنة 2003 والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة لدى الحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في 22 أيار 2003 بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(8) أرصدة لدى البنوك (تابع)

طلب مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 22 تشرين الثاني 2005 من وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جميع أرصدة البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية التي تم تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1483 لسنة 2003. حتى تاريخ إصدار البيانات المالية لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي قد يتم إعادتها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي والبالغة 401,310 مليون دينار عراقي ما يعادل 343 مليون دولار أميركي (2010: 401,310 مليون دينار عراقي ما يعادل 343 مليون دولار أميركي).

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يقم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقادمة لدى البنوك الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2011.

(9) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

2010	2011	بملايين الدينار العراقية
17,155,710 (6,848)	28,080,000 (2,690)	بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك خصم غير مطلقاً
17,148,862	28,077,310	
7,598,061	7,506,649	بنك فرنسا - حوالات وسندات
4,701,278	4,597,200	بنك إيطاليا - سندات
6,365,845	6,212,782	بنك هولندا - سندات
35,814,046	46,393,941	

(10) مستحقات من وزارة المالية

2010	2011	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
3,955,519	3,555,519		أرصدة لدى وزارة المالية
13,571	6,023		فوائد مستحقة
3,969,090	3,561,542	26	

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ 5,393,890 مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2005. يتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 179,796 مليون دينار عراقي لكل قسط وبفائدة سنوية مقدارها 5٪ على الرصيد القائم، استحق القسط الأول بتاريخ 31 آذار 2006.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة 5٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(10) مستحقات من وزارة المالية (تابع)

لم تسدد وزارة المالية قيمة الأقساط البالغة 719,154 مليون دينار عراقي إلى البنك المركزي العراقي التي تخص سنة 2008 والتي يجب دفعها خلال عام 2009. في 24 كانون الأول 2009، اتفق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعادة جدولة الرصيد المتبقي البالغ 3,955,519 مليون دينار عراقي. يتم سداد المبلغ على شكل أقساط ربع سنوية متساوية بقيمة 100,000 مليون دينار عراقي يستحق القسط الأول في آذار 2011. خلال عام 2011 تم دفع أربعة أقساط بمبلغ 400,000 مليون دينار عراقي.

(11) استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

2010		2011		بملايين الديناري العراقية
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
2,141,259	1,184,000,000	2,127,911	1,184,000,000	حصة الاشتراك لدى صندوق النقد الدولي
2,075,434	1,151,866,958	2,033,764	1,135,820,667	حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
<u>4,216,693</u>	<u>2,335,866,958</u>	<u>4,161,675</u>	<u>2,319,820,667</u>	

(12) موجودات أخرى

2010	2011	بملايين الديناري العراقية
431,839	381,668	فوائد مستحقة
6	59,061	قروض الموظفين
425	248	أخرى
<u>432,270</u>	<u>440,977</u>	

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(13) الممتلكات والمعدات

بملايين الدينار العراقي التكلفة						
أراضي	مباني	ومعدات	أثاث	وسائل نقل	قيد الانشاء	المجموع
74,159	2,461	6,101	3,922	1,255	87,898	الرصيد في 1 كانون الثاني 2010
1,854	328	1,790	2	455	4,429	اضافات
-	-	(30)	-	(329)	(359)	استبعادات
76,013	2,789	7,861	3,924	1,381	91,968	الرصيد في 31 كانون الأول 2010
76,013	2,789	7,861	3,924	1,381	91,968	الرصيد في 1 كانون الثاني 2011
20	-	1,779	2,839	646	5,284	اضافات
(40)	(18)	(894)	(2,662)	(6)	(3,620)	استبعادات
75,993	2,771	8,746	4,101	2,021	93,632	الرصيد في 31 كانون الأول 2011
الاستهلاكات						
-	(137)	(2,438)	(1,024)	-	(3,599)	الرصيد في 1 كانون الثاني 2010
-	(139)	(1,298)	(736)	-	(2,173)	استهلاكات السنة
-	-	30	-	-	30	استبعادات
-	(276)	(3,706)	(1,760)	-	(5,742)	الرصيد في 31 كانون الأول 2010
-	(276)	(3,706)	(1,760)	-	(5,742)	الرصيد في 1 كانون الثاني 2011
-	(256)	(1,126)	(687)	-	(2,069)	استهلاكات السنة
-	-	668	-	-	668	استبعادات
-	(532)	(4,164)	(2,447)	-	(7,143)	الرصيد في 31 كانون الأول 2011
القيمة الدفترية الصافية						
74,159	2,324	3,663	2,898	1,255	84,299	كما في 1 كانون الثاني 2010
76,013	2,513	4,155	2,164	1,381	86,226	كما في 31 كانون الأول 2010
76,013	2,513	4,155	2,164	1,381	86,226	كما في 1 كانون الثاني 2011
75,993	2,239	4,582	1,654	2,021	86,489	كما في 31 كانون الأول 2011

(14) النقد المصدر للتداول

2010	2011
27,507,328	32,157,444

بملايين الدينار العراقي
العملة الورقية

(15) سندات الخزينة المصدرة

2010	2011
400,030	500,020
(3,531)	(3,928)
396,499	496,092

بملايين الدينار العراقي
القيمة الاسمية
خصم غير مطلقاً

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(15) سندات الخزينة المصدرة (تابع)

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين 5% و 7.5% (2010):
سعر الفائدة يتراوح ما بين 5% و 7% وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام 2011
بإصدار سندات خزينة بمبلغ 2,300,120 مليون دينار عراقي. (2010: 1,663,070 مليون دينار عراقي).

إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

(16) ودائع البنوك المحلية والحكومية

بملايين الدنانير العراقية

2010	2011
29,527,981	29,990,899
1,065,600	2,469,850
23,631	23,631
<u>30,617,212</u>	<u>32,484,380</u>

حسابات جارية

ودائع لأجل

أخرى

وفقاً لتعليمات البنك المركزي يجب على جميع البنوك العاملة في العراق ايداع احتياطي قانوني ما نسبته
10% من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي و 15% من مجموع ودائع العملاء لديها بالعملات
الأجنبية لدى البنك المركزي والاحتفاظ بما نسبته 5% من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي لدى
البنك العامل في العراق. لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

تتضمن ودائع البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2011 رصيда للاحتياطي القانوني بالدينار العراقي
بمبلغ 4,302,310 مليون دينار عراقي، وتتضمن كذلك أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,163,577,000
دولار أميركي ما يعادل 1,361,386 مليون دينار عراقي.

(17) مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية

بملايين الدنانير العراقية

2010	2011
153,455	9
85,851	73,119
4,391	4,174
<u>243,697</u>	<u>77,302</u>

أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية*

حسابات جارية مدينة*

أرصدة منظمات دولية

* خلال أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010 و 2011 قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض
الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية من سجلاته. نتيجة لهذا الإلغاء حقق البنك المركزي
إيراداً بمبلغ 168,954 مليون دينار عراقي (2010: 13 مليون دينار عراقي)، على أن يتم إلغاء المبلغ
المتبقي لهذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة
المالية ضمن ديون العراق الخارجية. قامت وزارة المالية بتاريخ 30 أيلول 2010 بتأييد إعفاء البنك
المركزي العراقي من هذه الالتزامات.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(18) مستحقات الى صندوق النقد الدولي

بملايين الديناري العراقي

2010		2011	
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة
2,044,134	1,134,495,508	2,031,391	1,134,495,508
1,791,811	1,014,329,000	1,922,053	1,014,329,000
5,248	2,971,000	5,630	2,971,000
22	12,580	24	12,580
3,841,215	2,151,808,088	3,959,098	2,151,808,088

تخصيصات حقوق السحب الخاصة
ضمانات صندوق النقد الدولي
العملة المحتفظ بها:
حساب صندوق النقد الدولي رقم
(1) ويشمل تعديلات تقييم العملة
حساب صندوق النقد الدولي رقم
(2) ويشمل تعديلات تقييم العملة

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة 1,134,495,508 حقوق سحب خاصة لجمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

(19) أرصدة مؤسسات حكومية

بملايين الديناري العراقي

2010	2011	إيضاح
1,479,454	4,452,223	
445,576	1,496,482	
167,423	283,811	
54,238	54,238	
2,146,691	6,286,754	26

مستحقات الى وزارة المالية
أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
أرصدة فرعي السليمانية وأربيل
أخرى

(20) مطلوبات أخرى

بملايين الديناري العراقي

2010	2011
35,605	6,932
3,261	6,371
(5,457)	(23)
7,999	8,000
9,926	—
4,881	—
6,954	17,014
63,169	38,294

فوائد مستحقة غير مدفوعة
ذمم دائنة
أرصدة الحسابات المتبادلة مع الفروع
الأرصدة المعلقة*
مخصصات متنوعة
عملة معدنية مسحوبة من التداول
أخرى

* تمثل الارصدة المعلقة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في 31 كانون الأول 2011. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2011.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(21) حقوق الملكية

بملايين الدنانير العراقية

2010	2011
100,000	100,000
803,173	—
200,268	—
311,596	348,793
(1,217,980)	593,140
197,057	1,041,933

رأس المال (أ)
احتياطي عام (ب)
احتياطي طوارئ (ب)
احتياطي إعادة تقييم الذهب (ج)
الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة) (د)

(أ) رأس المال

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100,000 مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100٪ من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

(ب) احتياطي عام وطوارئ

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة تكون مناسبة بموجب معايير المحاسبة الدولية المعمول بها.

(ج) احتياطي إعادة تقييم الذهب

بلغ احتياطي تقييم الذهب 348,793 مليون دينار عراقي. يمثل هذا المبلغ ما يلي:

2010	2011
243,926	311,596
67,670	37,197
311,596	348,793

بملايين الدنانير العراقية

احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة
ربح إعادة تقييم الذهب للسنة
احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة

(د) (الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة

وفقاً للمادة 6 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، فإن صافي الخسارة التشغيلية يتم قيده على حساب الاحتياطي العام حتى يستنفذ ومن ثم يتم استخدام رأس المال لتغطية الخسارة.

وفقاً للمادة 9 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، في حال أظهرت البيانات المالية المدققة للبنك المركزي العراقي زيادة قيمة التزامات ورأس مال البنك المركزي عن قيمة الأصول يقوم مجلس الإدارة بتقييم الوضع وإصدار تقرير حول أسباب وقيمة العجز. إذا قرر مجلس الإدارة وبالتشاور مع وزير المالية حاجة البنك المركزي إلى زيادة رأس المال فيتم طلب الزيادة لتدفع بالنيابة عن جمهورية العراق.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(21) حقوق الملكية (تابع)

(د) (الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة (تابع)

عند تلقي هذا الطلب، يقوم وزير المالية خلال مدة لا تزيد عن شهرين بالطلب إلى الجهة المفوضة عن جمهورية العراق الموافقة على زيادة رأس مال البنك المركزي بالمبلغ المطلوب وخلال الفترة المطلوبة. في 15 آذار 2010 أرسل البنك المركزي العراقي رسالة إلى وزارة المالية يطلب فيها من الوزارة تغطية العجز الحاصل خلال 2008.

خلال عام 2009، ان صافي دخل البنك المركزي العراقي غطى الخسائر المتراكمة، ورأس المال كما في 31 كانون الأول 2009 مبلغ 1,347,367 مليون دينار عراقي.

في 30 حزيران 2010 أطلع مجلس إدارة البنك المركزي العراقي على البيانات المالية لعام 2009 وقرر تحويل المتبقي من أرباح 2009 والبالغة قيمتها 1,001,341 مليون دينار عراقي كما يلي:

• 801,073 مليون دينار عراقي في حساب احتياطي عام.

• 200,268 مليون دينار عراقي في حساب احتياطي طوارئ.

في 23 تشرين الثاني 2011 أطلع مجلس إدارة البنك المركزي العراقي على البيانات المالية لعام 2010 وقرر تحميل جزء من العجز الظاهر في القوائم المالية بمبلغ 1,003,000 مليون دينار عراقي على حساب الأحتياطيات وتدوير العجز المتبقي والبالغ 214,980 مليون دينار عراقي الى سنة 2011.

(22) إيرادات الفوائد

بملايين الدنانير العراقية

2010	2011	إيضاح	
224,089	248,724		حوالات الخزينة والسندات
40,358	80,206		الأرصدة لدى البنوك
197,776	190,228	26	أرصدة لدى وزارة المالية
5,404	2,265		الودائع لليلة واحدة
9,024	10,198		أخرى
<u>476,651</u>	<u>531,621</u>		

(23) أعباء الفوائد

بملايين الدنانير العراقية

2010	2011	إيضاح	
86,191	63,043	26	ودائع البنوك المحلية والحكومية
42,152	41,566		سندات الخزينة المصدرة
10,512	39,535		أخرى
<u>138,855</u>	<u>144,144</u>		

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(24) صافي إيرادات الرسوم والعمولات

بملايين الدينار العراقي

2010	2011
749,525	1,106,379
(2,388)	(2,585)
<u>747,137</u>	<u>1,103,794</u>

إيرادات الرسوم والعمولات
أعباء الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات العمولات لعام 2011 عمولات بقيمة 584,985 مليون دينار (2010: 479,700 مليون دينار عراقي) ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي. يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ 1% من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

(25) النقد وشبه النقد

بملايين الدينار العراقي

2010	2011
8,147,719	9,592,454
79,685	71,592
11,955,528	11,883,819
<u>20,182,932</u>	<u>21,547,865</u>

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية

(26) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

بملايين الدينار العراقي

2010	2011	إيضاح
3,969,090	3,561,542	10
7,769	6,491	8
(7,769)	(6,491)	8
<u>3,969,090</u>	<u>3,561,542</u>	
28,066,903	29,427,596	16
2,146,691	6,286,754	19
<u>30,213,594</u>	<u>35,714,350</u>	

(أ) الموجودات

مستحقات من وزارة المالية
مستحقات من بنوك حكومية
مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية

(ب) المطلوبات

ودائع البنوك الحكومية
أرصدة مؤسسات حكومية

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(26) المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تابع)

2010	2011
52,719	—
197,776	190,228
56,319	44,303

بملايين الدينار العراقي

التزامات خارج بنود الميزانية بالنيابة عن الحكومة العراقية

(د) عمليات مع اطراف ذات علاقة

إيرادات فوائد من وزارة المالية

مصرف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية

(27) حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحتفظ البنك المركزي بسجلات المدفوعات والمقبوضات النقدية الخاصة بصندوق التنمية للعراق الذي تم إنشاؤه في أيار سنة 2003 وتم الاعتراف به بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. تدار الحسابات البنكية لصندوق التنمية للعراق بواسطة البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وتدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي. كما في 31 كانون الأول 2007 تم استبعاد حسابات صندوق التنمية للعراق من البيانات المالية للبنك المركزي، وقد نتج عن ذلك فرق بمبلغ 11,823 مليون دينار عراقي لم تتم تسويته كما في 31 كانون الأول 2007 بين أرصدة أصول صندوق التنمية للعراق والتي تزيد على أرصدة الالتزامات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. تم احتساب مخصص لهذا الفرق في البيانات المالية المرفقة.

خلال عام 2007 قام البنك المركزي العراقي باستثناء حسابات صندوق التنمية للعراق مع المخصص الذي تم إثباته في البيانات المالية لعام 2007 من حساباته والبيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2007.

بلغت الزيادة في موجودات صندوق التنمية للعراق على مطلوباته مبلغ 5,418 مليون دينار عراقي تم حصرها والتخصيص لها في السنوات السابقة.

(28) ارتباطات والتزامات محتملة

(أ) الالتزامات الائتمانية

خلال عام 2011، تم تسوية حساب الالتزامات الائتمانية المتبقية من في حساب الالتزامات الائتمانية بناء لقرار وزارة المالية حيث ان هذه الالتزامات تخص الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى

ان الالتزامات الائتمانية على البنك كما في 31 كانون الأول هي كما يلي:

2010	2011
34,845	—
17,874	—
52,719	—

بملايين الدينارات العراقية

ارتباطات بالنيابة عن الحكومة العراقية :

قروض مضمونة من قبل البنك المركزي العراقي
خطابات ضمان وقبولات

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(28) ارتباطات والتزامات محتملة (تابع)
(ب) المطلوبات المحتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ 837,591 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2011 (2010: 841,758 مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أعفيت كما في 31 كانون الأول 2011 أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو إثبات مخصص لها كما في 31 كانون الأول 2011.

(29) خارج الميزانية

ان البنك المركزي العراقي لكونه يتولى كافة الأمور المصرفية لوزارة المالية والوكيل المالي للحكومة العراقية كما هو منصوص عليه في قانون البنك المركزي العراقي (المادة 4 بند 1 - د)، لديه أوراق قبض خارج الميزانية بقيمة 2,026,710 مليون دينار عراقي التي تمثل دين صندوق النقد الدولي الى العراق لدعم الموازنة العراقية وبالتالي تكون بتصرف وزارة المالية.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2011

(30) موجودات والمطلوبات المالية

يبين الجدول أدناه القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للبنك:

محتفظ بها حتى الاستحقاق	القروض والذمم المدينة	أخرى بالكلفة المطفاة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
–	9,592,454	–	9,592,454	9,592,454
–	11,955,411	–	11,955,411	11,955,411
46,393,941	–	–	46,393,941	47,614,315
–	3,561,542	–	3,561,542	3,561,542
–	4,161,675	–	4,161,675	4,161,675
–	440,977	–	440,977	440,977
46,393,941	29,712,059	–	76,106,000	77,326,374
–	–	32,157,444	32,157,444	32,157,444
–	–	496,092	496,092	496,092
–	–	32,484,380	32,484,380	32,484,380
–	–	77,302	77,302	77,302
–	–	3,959,098	3,959,098	3,959,098
–	–	6,286,754	6,286,754	6,286,754
–	–	38,294	38,294	38,294
–	–	75,499,364	75,499,364	75,499,364

بملايين الديناري العراقي

نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
أرصدة لدى البنوك
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
مستحقات من وزارة المالية
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد
الدولي
موجودات أخرى

النقد المصدر للتداول
سندات الخزينة المصدرة
ودائع البنوك المحلية والحكومية
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
أرصدة مؤسسات حكومية
مطلوبات أخرى

31 كانون الأول 2010

محتفظ بها حتى الاستحقاق	القروض والذمم المدينة	أخرى بالكلفة المطفاة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
–	8,147,719	–	8,147,719	8,147,719
–	12,035,213	–	12,035,213	12,035,213
35,814,046	–	–	35,814,046	37,193,634
–	3,969,090	–	3,969,090	3,969,090
–	4,216,693	–	4,216,693	4,216,693
–	432,270	–	432,270	432,270
35,814,046	28,800,985	–	64,615,031	65,994,619
–	–	27,507,328	27,507,328	27,507,328
–	–	396,499	396,499	396,499
–	–	30,617,212	30,617,212	30,617,212
–	–	243,697	243,697	243,697
–	–	3,841,215	3,841,215	3,841,215
–	–	2,146,691	2,146,691	2,146,691
–	–	63,169	63,169	63,169
–	–	64,815,811	64,815,811	64,815,811

بملايين الديناري العراقي

نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
أرصدة لدى البنوك
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
مستحقات من وزارة المالية
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد
الدولي
موجودات أخرى

النقد المصدر للتداول
سندات الخزينة المصدرة
ودائع البنوك المحلية والحكومية
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
أرصدة مؤسسات حكومية
مطلوبات أخرى